تعزيز خلق فرص العمل اللائق وتوفير التمويل للشباب:

إضفاء الطابع الرسمي على التوظيف والشمول المالي لتعزيز النمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ملخص تنفيذي

يرتبط العمل غير الرسمي (القطاع غير الرسمي) بـ الاستبعاد المالي وكلاهما يضران بالنمو الشامل. يتسم القطاع غير الرسمي بانخفاض الإنتاجية، مما يعوق النمو ويضر برفاهية العمال. يؤدي الاستبعاد المالي إلى تباطؤ مدخرات الأسر واستهلاكها، مما يؤدي إلى تدهور رفاهتها وإعاقة نمو الشركات الصغيرة (غير الرسمية) بسبب النقص في تمويل رأس المال العامل. ومن ثم، فإن تعزيز إضفاء الطابع الرسمي والشمول المالي هو وسيلة لتعزيز التمكين الاقتصادي للشباب، ولا سيما بالنسبة للنساء. في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتجاوز نسبة العمل غير الرسمي 50 في المئة من القُوى العاملة، وتتراوح أعمار 24 في المئة من السكان ما بين 15 و29 عاما، وتعد البطالة هي الأعلى في جميع أنحاء العالم، في حين أن مشاركة الإناث في القُوى العاملة هي الأدنى. اثنان من كل ثلاثة شباب مستبعدون ماليا.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة القضايا الثلاثة التالية:

- لماذا يواجه الشباب في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انتشار العمالة غير الرسمية والبطالة؟
- لماذا يواجه الشباب في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشكلة الافتقار إلى الشمول المالي؟
- ما هي السياسات ذات الصلة التي تضفي الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي وتعزز الشمول المالي؟ وفيما يتعلق بالنمو الشامل للشباب، فإن القضايا الثلاث مترابطة.

يتناول القسم الأول من الورقة ديناميكيات التوظيف من حيث التحولات بين التوظيف والبطالة وعدم النشاط في مصر والأردن للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و34 عامًا. تشمل فئات الوظائف العمل بأجر رسمي/غير رسمي، والعمل الحر الرسمي/غير الرسمي. تركز الانحدارات اللوجستية على الخصائص الفردية (الجنس والتعليم) والصناعات. وأخيرًا، فهو يعالج مشكلة جودة الوظيفة. في مصر، لا تزل الوظائف غير الرسمية وانخفاض الحراك المهني مشكلة مستمرة، في حين تعتمد التحولات نحو القطاع الرسمي والعمل الحر والبطالة وعدم النشاط على النوع الاجتماعي. وفي الأردن، تتأثر ديناميكيات سوق العمل بشدة بعدم نشاط الإناث.

أما القسم الثاني فهو مخصص للشمول المالي للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عامًا من مصر والأردن وتونس للأعوام 2014 و2017 و2021. ويعالج انحداران للاحتمالات الشمول المالي فيما يتعلق بامتلاك الحسابات واستخدام الخدمات الرقمية (التكنولوجيا المالية). وفقًا لنتائج التحليل، قبل الوباء، تم تضمين الموظفين ورواد الأعمال الشباب ماليًا. خلال انتشار الوباء، تتراجع الفجوة المالية بين الجنسين، في حين لا توجد فجوة عمرية لاستخدام التكنولوجيا المالية. ومع ذلك، فإن متغيرات النوع الاجتماعي والبلدان تقلل من امتلاك رواد الأعمال الشباب للحسابات، في حين أن الدخل المتوسط ومستوى التعليم المنخفض يقللان من استخدام التكنولوجيا المالية.

وفي القسم الثالث، يتضح استمرار تجزئة سوق العمل بسبب فجوات الدخل فيما يتعلق بالجنس والوضع الوظيفي. تشمل السياسات تلك التي تؤثر على إضفاء الطابع الرسمي (استراتيجيات النمو والتعليم) مقابل تلك التي تحمل أهدافًا واضحة لإضفاء الطابع الرسمي، التي تستخدم الدوافع المستعرضة (إنفاذ لوائح العمل والحماية الاجتماعية)، واستهداف الفئات (الشركات الصغيرة)، وإخضاع العمال لنطاق لوائح العمل (رواد الأعمال الشباب، العاملات). وتشمل البرامج حوافز مثل الحماية الاجتماعية والتدريب المهني والخدمات المالية التي تثبت فعاليتها، إلى جانب إنفاذ القانون واللوائح. يعرض تقييم الأثر نتائج متواضعة إلى حد ما. قد يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة بعدة طرق.

الجدير بالذكر أن هذه المذكرة تستخدم مجموعات البيانات التمثيلية لمصر (2012-2018) والأردن (2010-2016) بالإضافة إلى المسوحات المقطعية التي تمثل البلدين المذكورين أعلاه، بالإضافة إلى تونس، التي تتناول نفس فئات الشباب. في إطار زمني مماثل خلال 2010.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال؛ الشمول المالي؛ سياسات إضفاء الطابع الرسمي؛ النوع الاجتماعي؛ تقييم الإثر؛ سوق العمل؛ الانحدار اللوجيستي، الحراك المهني؛ خط الانحدار الاحتمالي، تراجعات بروبيات. التجزئة.